

تقرير

حذرت اللجنة المالية في صندوق الضمان من استمرار العجز البنوي في فرعي ضمان المرض والأمومة والتقديمات العائلية، إذ يمول هذا العجز من أموال نهاية الخدمة مقابل فوائد، ما يرتب نفقات إضافية على الفرعين، وقد ارتفع العجز المتراكم إلى 620,4 مليار ليرة، أي ما يوازي 12,1% من أموال نهاية الخدمة التي بلغت في نهاية 2009 نحو 5123 مليار ليرة... فما هي قدرة الضمان على الاستمرار بتحمل هذا النزف؟

الخطر يحوم فوق الضمان

اللجنة المالية: آلية تمويل العجز المتراكم غير قانونية

محمد وهبة

لا تزال المخاطر تحوم فوق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فهو يعاني من أزمة مالية بنيوية أطاحت نحو 12,1% من أموال نهاية الخدمة، إذ استعملت لتمويل العجز السنوي لفرعي التعويضات العائلية وضمان المرض والأمومة من دون أي مسوغ قانوني، ما استدعى من اللجنة المالية تحذير إدارة الصندوق من مخاطر استمرار هذا العجز على وضع الصندوق المالي، ولا سيما أن العجز وتمويله من صندوق تعويضات الأجراء ليسا قانونيين ولا نظاميين، ولذلك طلبت اللجنة معالجة أسباب العجز من أجل معالجة مشكلة «المأخوذات» من

تعويضات المضمونين، وبالتالي إعادة التوازن المالي للفرعين. تطرقت اللجنة المالية في الضمان إلى تأثيرات العجز على الوضع المالي في الصندوق، إذ إن حجم المبالغ المسحوبة من أموال نهاية الخدمة لتمويل هذا العجز بات كبيراً، وجرى سحبه بصورة غير قانونية وغير نظامية، وهذا مؤشر على أن إهمال هذه المشكلة سيؤدي إلى تآكل أموال نهاية الخدمة بوتيرة متسارعة قد تؤدي إلى إفلاس الضمان. يأتي تحذير اللجنة على خلفية ما تبين لها في جلستها الأخيرة التي كانت مخصصة لتوزيع المبالغ الناتجة من توظيفات أموال الصندوق. فبحسب تقرير أصدرته اللجنة في 26 تموز، تبين أن العجز

المتراكم في نهاية عام 2009 ارتفع في صندوق ضمان المرض والأمومة إلى 321,99 مليار ليرة، وفي صندوق التعويضات العائلية 298,47 مليار ليرة، وبالتالي بلغت قيمة العجز الإجمالي المتراكم 620,46 مليار ليرة جرى تمويلها من أموال نهاية الخدمة. ولذلك، وجهت اللجنة رسالة إلى مجلس إدارة الصندوق، ضمنيتها كلاً ما غير مسبوق عن خطورة هذا العجز وتأثيراته السلبية على الصندوق، مشيرة إلى أن «العجز الحاصل في كل من فرعي ضمان المرض والأمومة والتقديمات العائلية يغطي بمأخوذات من أموال فرع نهاية الخدمة مقابل فوائد، وأن ذلك يرتب نفقات إضافية على الفرعين



في اجتماع لمجلس إدارة الضمان (أرشيف - هيثم الموسوي)

9%

مضمونون

هو متوسط معدل الفوائد المحققة على توظيفات أموال صندوق الضمان خلال عام 2009 بحسب ما تشير إليه اللجنة المالية في الصندوق، علماً بأن الأموال موزعة بنسبة 81,56% في سندات الخزينة و18,43% في حسابات مجمدة في المصارف الخاصة

قضية مالية عالقة

في تموز 2007، أثار رئيس اللجنة المالية في الضمان، آن بيفاني (الصورة)، قضية مثيرة لم تحل حتى اليوم، إذ تبين للجنة أن الدولة سددت جزءاً من الديون المتوجبة عليها لمصلحة الضمان على شكل سندات خزينة بقيمة 230 مليار ليرة من دون فوائد (صفر %) وغير قابل للحسم أو التداول. وبالتالي، لم توافق اللجنة على أن يكون من ضمن محفظة التوظيفات، إذ إن قانون الضمان الذي تسهر اللجنة على تنفيذ مبادئها في مجال اختصاصها يمنع أي توظيفات لا تقترن بسعر الفائدة الرابحة، التي تزيد على 5% بأسعار اليوم، علماً بأن الفائدة على سنتين تبلغ 40 مليار ليرة.



قطاعات

صيد بحري

مناقشة لإنشاء 4 مرافئ صيد للمراقبة البحرية

تضررت «لأننا استخدمنا وسائل صيد وحشية، إضافة إلى التعديبات على الأملاك البحرية، التي سببت تغيير الطبيعة البحرية وفقدان أنواع كثيرة من السمك». ولفت إلى أن لبنان، نتيجة هذا الانحدار، يستورد أكثر من 70 في المئة من حاجاته السمكية من دول قريبة، «وكل الدول التي تعزز تربية الأسماك، إن كان في البحر أو على الشواطئ، أصبحت تنمي وتزيد ثروتها السمكية، فيما لبنان يسير في الاتجاه المعاكس».

وركز باسيل على أهمية معهد علوم البحار «الذي عاش ضحية النسيان على مدى سنوات»، وتمنى أن يصبح المعهد مركزاً لإجراء مسح الثروة السمكية وتقويمها، للبدء بمشروع إعادة إحياء هذه الثروة ووضوح الحياة فيها، ما يؤدي إلى خلق مشروع كامل ومتكامل يستفيد منه كل الشاطئ اللبناني وكل الصيادين في لبنان، وتسهم فيه كل أطراف المجتمع اللبناني. (الأخبار)

أعلن وزير الزراعة حسين الحاج حسن الإعداد لإجراء مناقشة لإنشاء 4 مرافئ صيد للمراقبة البحرية، ومناقشة لتأهيل معهد علوم البحار، إضافة إلى إجراء مباراة في مجلس الخدمة المدنية لزيادة فرق مأموري الأبحاث والصيد، لافتاً إلى اتخاذ إجراءات «قد يجدها الصيادون قاسية، لكنها فعلياً لمصلحة».

وشدد الحاج حسن على «أهمية تفعيل معهد علوم البحار في البترون»، معرباً عن «استعداد الوزارة لتقديم قسم من المبنى لـ EAST MED للمعهد، ومشيراً إلى أن الوزارة لزمّت عملية إعادة تأهيل مركز الاستزراع السمكي، وسيُعتمد هذا المركز، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مركزاً إقليمياً للاستزراع السمكي. وقال وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، خلال افتتاح ورشة عمل إقليمية بنظمها مشروع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الإقليمي (ايسست ميد) عن «جمع المعطيات السمكية وتنظيمها»، إن الثروة السمكية قد

باسيل يقترح استعمال الغاز بدل البنزين

باستخدام الغاز الذي تتوافر فيه كل شروط السلامة العامة «ما دام العالم يجمعه يتجه بإطراد إلى اللجوء إلى خيار الغاز في السيارات... وسأشرح لاحقاً كل الفوائد وكل معايير السلامة والمعايير البيئية وكيفية انتشار هذا الأمر في العالم»، موضحاً أنه سيعرض على مجلس النواب مشروعاً لاستخدام الغاز في السيارات، فهو «خيار يوفر للخزينة الدخل نفسه الذي توفره الضريبة على البنزين»، وإلا «فلنناقش في جلسات لجنة المال والموازنة كم ارتفعت المداخل في الخزينة من خلال ضريبة البنزين، ولنز إذا ما زلنا نتمسك به ونرفض إعطاء المواطنين خياراً آخر».

وكانت هذه الجلسة قد خصصت لدرس موضوع استعمال الغاز والمازوت في السيارات، في ضوء القرار المبدئي للجنة المختصة المكلفة من لجنة الأشغال، بأن لا تسمح باستعمال الغاز في السيارات، وأن يسمح باستعمال المازوت. (الأخبار)

قال وزير الطاقة والمياه جبران باسيل إنه سيقدّم خياراً بديلاً من الضريبة المفروضة على استهلاك البنزين، مشيراً إلى أن العالم يتجه بإطراد إلى اللجوء إلى خيار الغاز في السيارات، فيما يدفع اللبنانيون 12700 ليرة ضريبة على كل صفيحة بنزين، فيما يمكن توفير 40% من سعر الصفيحة، أي ما يوازي 14 ألف ليرة.

كلام باسيل جاء في جلسة للجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه عقدتها أمس برئاسة رئيس اللجنة النائب محمد قباني بحضور أعضاء اللجنة الفرعية المنتخبة من اللجان النيابية المشتركة والمكلفة درس مشروع القانون الرامي إلى تعديل قانون تلوث الهواء الناتج من قطاع النقل.

يرى باسيل أنه لا يجوز أن يُحرم اللبنانيون خياراً بديلاً من الضريبة المفروضة على البنزين التي تبلغ 12700 ليرة على كل صفيحة، فيما يمكن أن يوفر المستهلك 40% من سعر الصفيحة الحالي، أي ما يعادل 14 ألف ليرة، وذلك عبر خيار السماح